كشفُ حجبِ فرائدَ الهنديّ لشهابِ الدّينِ التوقاتيّ
(دراسةٌ فِي مصادرِه وموقفِه النَّحويّ)

Revealing the blocking of Faraed Al-Hindi for Shahab al-Din al-Tawati
(A study in its sources and grammatical position)

الباحثة
زهراء علي مدلول
Researcher
Zahraa Ali Madloul
Majeed
hum716.zahraa.ali@student.uobabylon.edu.iq

الباحثة
أ.د نجلاء حميد مجيد
Researcher
Prof. Dr. Najlaa Hameed
hum.njlae.hameed@uobabylon.edu.iq

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة محورين:

الأول: يعنى بالكشف عن المصادر التي اعتمدها شهاب الدين التوقاتي في كتابة حاشيته على شرح الهندي، وبيان منهجه في النقل منها.

والثاني: يُعنى بالوقوف على مواقف التوقاتي في بعض المسائل النحوية، وموقفه من شرّاح الكافية.

والهدف من هذه الدراسة هو معرفة المنابع التي اعتمد عليها التوقاتي في حاشيته، والكشف عن موقفه النحوي من الفاضل الهندي وشرّاح الكافية.

وقد اتّضح اعتماد التوقاتي على مصادر متنوعة نحوية ولغوية وبلاغية، عكست شخصيته العلمية، ولم يكن التوقاتي مجرد ناقل من هذه المصادر، بل كان قارئًا وناقدًا.

وقد بيّنت هذه الدراسة أيضًا عدم التسليم المطلق للشارح الهندي، وإنّما نقده في بعض المسائل.

Research Summary

This study addresses two main aspects:

The first focuses on identifying the sources that Shihab al-Din al-Tawqati relied upon in writing his marginal commentary on al-Hindi's explanation of al-Kāfiya, and clarifying his method of referencing these sources.

The second examines al-Tawqati's positions on grammatical issues and his stance toward other commentators on al-Kāfiya.

The aim of this study is to identify the references al-Tawqati used in his commentary and to reveal his grammatical views on al-Fāḍil al-Hindi and other commentators on al-Kāfiya.

It became clear that al-Tawqati relied on a variety of grammatical, linguistic, and rhetorical sources, reflecting his scholarly personality. He was not merely a transmitter of information from these sources but a critical and analytical reader.

The study also demonstrates that al-Tawqati did not fully agree with al-Hindi's commentary but rather offered critiques of some grammatical points.

الكلمات المفتاحيّة: مصادر، التوقاتي، موقف، نحوي.

Keywords: sources, al-Tuwaqati, position, Grammarian

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الخلق أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه المنتجبين، إلى يوم الدين.

وبعدُ ...

فإنّ المصادر تمثّل العمود الذي يقوم عليه الكتاب، ولابدّ لكلّ كاتب أن يعتمدَ على جملة من الأعلام والكتب، ومن هنا جاء عنوان هذه الدراسة بـ (كشف حجب فرائد الهنديّ لشهاب الدّين التوقاتي دراسة في مصادره وموقفه النحويّ).

والهدف من هذه الدراسة هو بيان المصادر التي قامت عليها هذه الحاشية، وطريقة المحشّي في الأخذ منها، وقد ركّزت أيضًا على بيان موقف شهاب الدين التوقاتي من بعض المسائل النّحويّة، وبيان موقفه من شرّاح الكافية لابن الحاجب النحويّ.

أمّا خطّة البحث فكانت على النّحو الآتي:

المبحث الأوّل: مصادر التوقاتي في كتابه. وفيه مطلبين:

المطلب الأول: طرق الإشارة إلى المصادر.

المطلب الثاني: طرق النقل من المصادر.

المبحث الثاني: مواقفُ التوقاتي النحويّة. وفيه مطلبين:

المطلب الأوّل: موقفُه منَ الفاضل الهنديّ.

المطلب الثاني: موقفُه من شرّاح الكافية.

وألحقتُ بالبحث خاتمة تضمّنت أهم النتائج التي وصلنا لها من هذه الدراسة. وقد قامت هذه الدّراسة على مصادر عدّة ذكرتها في نهاية البحث.

المبحث الأوّل

مَصَـــــادِرُ التَّوقَاتِـــيّ في كتابِهِ

تعدّ المصادر اللبنة الأساسيّة التي يستند عليها العالم أو الباحث، سواء أكانت كتبًا أو علماء، فكلاهما يمثلان مرجعًا مهمًّا. وقبل أن نبيّن المصادر التي استند عليها التوقاتي في بناء حاشيته علينا أولًا أن نعرف معنى المصدر. يعود المصدر إلى الأصل اللغويّ (صدر) وممّا قاله ابن منظور (٧١١هـ) في هذا الأصل: "الصَّدْر أَعلى مقدَّم كل شيء وأَوَّله حتى إنهم ليقولون صَدْر النهار والليل وصَدْر الشتاء والصيف،...، والصَّدْرُ بالتّسكين المصدر وقوله

صَدْرَ المطِيَّة مصدر من قولك صَدَرَ يَصْدُرُ صَدْرًا".[1] وقيل في تعريف المصدر الاصطلاحي: "هو ما يتّصل بمادة البحث من الكتب القديمة التي عود إليها الباحث ليأخذ منه مادته الخام".[2]

والمصدر هو الأصل الذي يَصل به الباحث إلى منبع المعلومة.[3] وقد ظهر حديثًا ما يسمّى بـ (المرجع) وهو فرع من المصدر، إذ فرّق بعض الدارسين بين التسميتين، وتوصلّوا إلى أنّ (المصدر) يمثّل الأصل في الوصول إلى المعلومة، أمّا (المرجع) فهو عبارة عن مؤلَف حديث.[4]

و كانت المصادر عند القدماء تُسمّى بـ (الأصول المنسوبة) أو (الكتب الأمّهات) أو(الكتب الأساسيّة).[5]

لابدّ لكلّ مؤلِف أن يستعمل عددًا من المصادر من الكتب والأعلام، والتوقاتي باعتباره مؤلف لهذه الحاشية عاد إلى عدد من المصادر التي ساعدت على إخراجها على هذه الهيئة، وسنبيّن هذه المصادر في محورين:

المطلب الأوّل: طرق الإشارة إلى المصادر

١- ذكر اسم العلم

الخليل (١٧٠هـ)

ذكر التوقاتي الخليل في مواضع خمس من الحاشية، منها ما جاء في مبحث الضمائر، وذلك عند حديثه عما يضاف إلى «إيّا» نحو: «إيّاك» و«إيّاي» و«إيّاه» فالخليل يرى أنّ الكاف والياء والهاء مجرورة بـ «إيّا»، قال التوقاتي: **"(الرابع: إيّاي)** فلفظ «إيّا» هو الضمير، وما لحقه من ياء في «إيّاي»، والكاف في «إيّاك»، والهاءِ في «إياه»، والنون في «إيّانا» ... عند

١() لسان العر ب (صدر): ٢٤١٣/٤.

٢() منهج البحث وتحقيق النصوص ونشرها: ٢٢.

٣() ينظر: منهج تحقيق المخطوطات: ٨١.

٤() ينظر: منهج البحث وتحقيق النصوص ونشرها: ٢٢.

٥() ينظر: المصادر العربيّة والمُعرَّبة: ١١.

الخليل والأخفش فإنّها ضمائر مجرورة بإضافة «إيّا» إليها إذ قد تجعلها اسم ظاهر فيما سمع منهم".[٦]

سيبويه (١٨٠هـ)

يكاد سيبويه أن يكون من أكثر الأعلام الذين ورد ذكرهم عند التوقاتي، إذ ورد ذكره (٤٥) مرةً في الحاشية، ومن المواضع التي أورد فيها التوقاتي رأيًا لسيبويه ما جاء في مبحث الكلمة، وذلك عندما قال أنّ أداة التعريف هي اللّام والهمزة للابتداء، إذ قال: "وأداة التعريف هي اللاّم عند سيبويه، والهمزة ليمكن الابتداء وهو المختار عند الأكثر".[٧]

يونس بن حبيب (١٨٢هـ)

أورد التوقاتي اسم يونس في الحاشية في مواضع ثلاث، منها ما جاء في عمل «لا» النافية للجنس، وفيها ذهب يونس إلى أنّ «لا» لا تعمل عند الضرورة، قال التوقاتي: "وبقوله: **(على الضرورة)** وهو قول يونس"[٨]، وهو شرح لقول الفاضل الهنديّ: "أي لم يتغيرأثر «لا» في المتبوع ولا في التابع بخلاف ما إذا أدخلت الجارّ، نحو: «آذيتني بلا جرمٍ»، ...، أو على الضرورة".[٩]

الكسائي (١٨٩هـ)

يعد الكسائي من أوائل أعلام المدرسة الكوفيّة، وقد ورد ذكر الكسائي في ثلاثة مواضع عند التوقاتي، مثال ذلك ما ورد من شرح لقول الفاضل الهندي لقوله تعالى:ﷲ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمٌّ[١٠] "أي: انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرًا لكم؛ وهو التوحيد، وقيل: هو صفة مصدر محذوف؛ أي: انتهاء خيرًا لكم. وقيل: هو خبر يكن المحذوفة؛ أي: انتهوا يكن الانتهاء خيرًا لكم".[١١] فقد نسب التوقاتي القول الثاني إلى الكسائي، فقال: **"(وقيل)** قائله الكسائي".[١٢]

٦() النص المحقق: ٦٠، وينظر: ٧٠ منه، كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [٤/و]، [٨٥/و]، [١١٣/و]. (مخطوط) (القسم الأول)

٧() ينظر: كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [٤/و]. (مخطوط). (القسم الأول)، وينظر: [٧/ظ]، والنص المحقق:٦١، ١٠٠.

٨() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [١١٣ /و]. (مخطوط). (القسم الأول).

٩() المعافية: ٣٢٩.

١٠() سورة النساء: من الآية ١٧١.

١١() المعافية: ٢١٨ – ٢١٩.

١٢() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [٧٨/و]. (مخطوط) (القسم الأول). وينظر: [٨٦/و] منه. والنص المحقق: ١٥٧.

الأخفش (٢٠٧هـ)

أشار التوقاتي للأخفش في تسعة مواضع، منها ما جاء في مبحث أفعال القلوب،إذ قال: "وألحق الأخفش «سمع» بـ «عَلِم» كقوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾[١٣]؛ أي إنّ الأخفش جعل من «سمع» فعلا يستدعي مفعولين كـ «عَلِم» من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين.

المبرِّد (٢١٠هـ)

شغل اسم المبرِّد (١٤) موضعًا من مواضع الحاشية، وأورد التوقاتي رواية المبرِّد في أحد المواضع والتي ذهب فيها إلى مجيء ياء المتكلم مشددة عند اتصالها بالأسماء الستّة، إذ قال في مبحث إضافة الأسماء الستّة إلى ياء المتكلِّم: "و**(تقول قائلة في إضافة «حَمٍ»، و«هَنٍ»: «حمِي»، و«هني»)** بياء مخفّفة على الأكثر، ومشدَّدة عند المبرّد في رواية".[١٤]

الفرّاء (٢١٥هـ)

ذكر التوقاتي الفرّاء في ستة مواضع من الحاشية، ومن هذه المواضع ما قاله في مجرور «كم» الخبريّة، إذ قال التوقاتي: "قوله: **(مجرور على الإضافة)** عند غير الفرّاء، وعنده بـ «من» المقدّرة، ويجوز عمل الجارّ وإن كان مقدّرًا لكثرة دخول «من» على مميّز الخبريّة".[١٥]

المازني (٢٤٧هـ)

أشار التوقاتي إلى المازني مرة واحدة في حاشيته وفيه نقل رأي المازني في جواز العطف والوصف على موضع إسم لا النافية للجنس، إذ قال التوقاتي في حديثه عن اسم لا النافية للجنس: "والمازني يجوّز العطف والوصف على الموضع، وخبرها عنده ظاهر أو مقدّر".[١٦]

الزجاج (٣١١هـ)

١٣() النص المحقق: ١٨٢، وينظر: ٦١، ٦٥، ١٤١، ١٩٨. وكشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [٦٠ /و]، و [٦١/و]، [٧٢/و]، [١٠٩/و] منه،(مخطوط) (القسم الأول).

١٤() النص المحقق: ٢٠. وينظر: ١١٠ منه.

١٥() النص المحقق: ١٠٥. وينظر: ١٣، ٢٠٢.

١٦() كسف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [١١٣/ظ]. (مخطوط). (القسم الأول).

صرّح التوقاتي بهذا العلم مرتين في حاشيته، ومن ذلك ما جاء في مبحث الظروف، إذ أشار فيه إلى أوجه إعراب «غير» في تركيب «ليس غير»، إذ ذهب الزجاج إلى أنّ «غير» في هذا التركيب تمثّل اسم «ليس» وخبرها محذوف، إذ قال التوقاتي: " قوله: **(وليس غير)** و«غير» ... مرفوعة عند الزجّاج باسميّتها، والخبر محذوف أي ليس فيه غير ذلك".[١٧]

أبو علي الفارسيّ (٣٧٧هـ)

ورد ذكره عند التوقاتي مرة واحدة في الحاشية، إذ أشار له عندما أراد أن يشرح قول الفاضل الهندي: **(أو تعترك العراك)** في بيان معنى «العراك» في قول الشاعر:

وأرسلها العِرَاكَ ولمْ يَذدْها ولمْ يُشفِقُ على نَغَصِ الدِّخالِ[١٨]

ونسب التوقاتي هذا المعنى إلى أبي علي الفارسي، إذ قال: **"(أو تعترك العراك)** وهذا عند أبي علي الفارسي".[١٩]

الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)

أشار التوقاتي إلى الأعلم مرة واحدة في الحاشية، وفيه ذكر تجويز الأعلم العطف على معمولين عاملين مختلفين بشرط تقدّم المجرور على المرفوع، نحو: «في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ»[٢٠] وتبعه في ذلك المصنِّف – ابن الحاجب –[٢١] إذ قال التوقاتي في مبحث العطف: " قوله: **(إلّا في صورة تقديم. انتهى)** وهو مذهب الأعلم وغيره".[٢٢]

السكاكي (٦٢٦هـ)

صرّح التوقاتي بالسكاكي في موضعين، وفي كلا الموضعين تحدّث عن مسألة القلب، إذ أجاز السكاكي القلب مطلقًا، والقلب هو إبدال بعض أجزاء الكلام بين بعضها.[٢٣]إذ قال

١٧() النص المحقق: ١١٠. وينظر: كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [١٠٧/و]. (مخطوط). (لقسم الأول).

١٨() من الوافر، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه: ٧٠. وفيه: (فأوردها) بدل (فأرسلها). وينظر: المعافية: ٢٨٢.

١٩() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [٩٩/و]. (مخطوط). (القسم الأول). وينظر: الإيضاح: ١٧٢.

٢٠() ينظر رأي الأعلم في غاية التحقيق: ٦٤٠.

٢١() ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٦٤٧/٢.

٢٢() النص المحقق: ٣٩.

٢٣() ينظر: النص المحقق: ٤.

التوقاتي في مبحث ترخيم المنادى: **"(أو العبارة محمولة)** على القلب، والمقلوب مقبول عند السكاكي، كما ذكره الفاضل في الإضافة".[٢٤]

الرضي (٦٨٦هـ)

يعد الرضي من الشرّاح الذين عنَوا بشرح الكافية، ويشهد له بذلك شرحه الذي اشتهر باسمه. وقد أفاد التوقاتي منه كثيرًا في حاشيته، إذ أشار إليه (٢٥) موضعًا، منها ما قاله في بيان معنى المحدود في مبحث أسماء الإشارة، قال الرضي: "المحدود: هو ما يقال له في اصطلاح النّحاة: اسم الإشارة، وقولنا: لمشار إليه أراد به الإشارة اللغوية، لا الاصطلاحية، ومفهوم الإشارة اللغوية غير محتاج إلى الاكتساب، ولا تتوقف معرفته على معرفة المحدود، أي أسماء الإشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم"[٢٥] و نقل التوقاتي رأي الرضي في شرح قول الفاضل الهندي إذ قال: **"(في المحدود)** أي في قوله: **(أسماء الإشارة)**، **(والمحدود)** مجموع **(أسماء الإشارة)**، فلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه، وهذا قول نجم الدين الرضي (رضي الله تعالى عنه)؛لأنّه لا يلزم من توقّف المحدود على الحدّ وأجزائه توقّف جزء المحدود أيضًا عليهما؛ إذ ربّما يكون معرفة ذلك غير مكتسبة أو مكتسبة من غير هذا الحدّ".[٢٦]

الفقاعي (٧١٥هـ)

صرّح التوقاتي بالفقاعي مرة واحدة في حاشيته على شرح الهنديّ، وذلك في مبحث الندّبة، وفيه قال التوقاتي: "كما يُقال: نخصّك بالعبادة، أي: لا نعبد غيرك، وهذا ردّ على الفقاعي؛ حيث قال: وفيه نظر، لأنّه لو اختصّ المندوب بـ «وا» لا يجوز دخول غيره عليه".[٢٧]وفيه بيّن التوقاتي عبارة الفاضل الهنديّ عندما قال: "أي: انفرد بـ «وا» أي لايدخل «وا»في غيره، والباء داخلة في المختصّ دون المختصّ به".[٢٨]ولم أتمكن من الوصول إلى كتاب الفقاعي لأنقل كلامه في هذا الموضع.

٢٤() ينظر: المعافية: ٣٤٢، وكشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [٨٦ /و]. (مخطوط). (القسم الأول). وينظر: النص المحقق: ٤.

٢٥() شرح الرضي: ٢/ ٤٧٣.

٢٦() النص المحقق: ٧٥.

٢٧() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسّندي: [٨٧ /ظ] (مخطوط). (القسم الأوّل)

٢٨() المعافية: ٢٤٣.

الغجدواني (٧٣٠هـ)

ذكر التوقاتي الغجدواني مرةً واحدة في حاشيته، وذلك عند بحثه في مسألة ترخيم المنادى، إذ أشار الهنديّ عند شرحه لعبارة ابن الحاجب: "وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورةً" [٢٩] إلى عدم جواز القول بمنع رفع «ضرورة»، إذ يجوز أن يكون خبرًا بحذف المضاف.[٣٠] أمّا التوقاتي فقد بيّن في عبارته أنّ كلام الهنديّ إنّما هو ردّ على الغجدواني الذي قال: "الرواية الصحيحة بنصب ضرورة، أي: ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام، والترخيم في غير المنادى جائز للضرورة، وفي بعض النسخ مقيّدة بالرفع وإنّه خطأ ".[٣١]إذ قال التوقاتي: "**(ومنع رفع** قوله: «**ضرورة» ليس بصحيح. انتهى)** ردّ على مثل الشارح الغجدواني، فإنّه منع رفعه " [٣٢]ولم يبيّن التوقاتي موقفه من الغجدواني.

الجامي (٨٩٨هـ)

لم يُشِر التوقاتي في حاشيته إلى الجامي إلّا مرةً واحدة، وفيه أظهر التوقاتي موافقته له، وسنشرح هذا الموضع مع موقف التوقاتي من شرّاح الكافية.

الخبيصي (٧٣١هـ)

أشار التوقاتي إلى الخبيصي في ستة مواضع من الحاشية، منها ما جاء في مبحث ترخيم المنادى، وذلك عند حديثه عن جواز ترخيم غير المنادى، إذ قال الهنديّ: "أي: يفعل الترخيم في غير المنادى لأجل الضرورة؛ فيكون مفعولًا له لفعل الترخيم دون جوازه"[٣٣] وقد بيّن التوقاتي أنّ عبارة الهندي هذه إنّما هي ردٌّ على الشارح الخبيصي، إذ قال: "قوله: **(دون جوازه)** ردّ على الخبيصي حيث قال: ((أي ويجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر))".[٣٤]

التفتازاني (٧٩٢هـ)

٢٩() الكافية في علم النحو: ٢٠.

٣٠() ينظر: المعافية: ٢٣٧.

٣١() شرح كافية ابن الحاجب ، الغجدواني: [٣٨/ظ]. (مخطوط)

٣٢() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسّندي: [٨٦/و] (مخطوط) (القسم الأوّل)

٣٣() المعافية: ٢٣٧ – ٢٣٨.

٣٤() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسّندي: [٨٦/و] (مخطوط) (القسم الأوّل)

ورد ذكره في الحاشية مرة واحدة، وجاء ذلك في مبحث الفاعل، إذ قال: (**أو للعلّةِ إن أُريدَ خصومةُ غيره**) أي غير الضارع أي: خصومة العاجز عن خصمه عند خصومة خصمه إيّاه.

وفيه: لأنّ الخصومة هي المعلَّلة بالعجز دون العكس.

وفيه: لأنّه لا يبعد أن يكون خصومة الغير سبباً لدلالتها حكم غيره لعجزه،وقيل: لأنّ الخصومة لأجل العجز، لا هو لأجل الخصومة، هذا إن تعلّق بضارع على ما قاله التفتازاني".[٣٤]

الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)

أشار التوقاتي إلى لجرجاني مرة واحدة، وذلك في مبحث الاسم، إذ قال: "قوله: (**لأنّ المعاني متداولَة**) بفتح اللّام، أي: مأخوذة لأخذها المستعملون على الاسم ،لا متداولِة بكسر اللّام، لأنّ المعاني ليس لها جسمٌ، ولا يدٌ، ولا عقلٌ، ولا لمس.

وإن ثبت الرواية عن المصنّف (رحمه الله تعالى) أنّها بكسر الواو ـ كما أشار إليه الشريف الجرجاني (رحمه الله تعالى) ـ يحمل على المجاز العقلي و((هو إسناد الفعل إلى ما هو غير الفاعل))".[٣٥]وهو ما ذكره الجرجاني في تعريفاته.[٣٧]

ونجد التوقاتي في بعض المواضع لم يُصرِّح بأسماء الأعلام، ويُشير لهم بعبارات مختلفة، وهي: قال الشرّاح، قال بعض الشرّاح، ونقل بعض الأفاضل، وبعض الأفاضل، كما صرّح به بعض الشرّاح، وقال المحققون من الشرّاح، وبعض الشرّاح. من ذلك:

قوله في مبحث الاسم: "قوله:(**أن يختلف آخره أي: صفةُ آخره**) وقال بعض الأفاضل: آخره، أي: ذاتاً كما في مثل: «أبيه»، وصفة كما في مثل :«زيد»؛ ليدخل فيه الأسماء الستة ،وغيرها من المعربات بالحروف".[٣٨]

وقوله في مبحث التوكيد: "وقال المحقّقون من الشرّاح: لا فرق بين قولنا «ضربتك إيّاك»،

٣٥()المصدر نفسه: [٥٦/ظ]. (مخطوط) (القسم الأول)

٣٦() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [٣٠/و]. (مخطوط) . (القسم الأول).

٣٧() ينظر: التعريفات: ١٧٠.

٣٨() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسّندي: [٢٩/و] (مخطوط) (القسم الأوّل)

وبين «ضربتك أنت» من جهة المعنى فيجب أن يكون كلاهما تأكيدًا".[٣٩]

٢- ذكرُ اسم الكتاب

اعتمد التوقاتي على العديد من الكتب، سواء أكانت نحويّة أو لغويّة أو بلاغيّة، ونجده في بعض المواضع يُشير إلى اسم الكتاب، ولا يفعل ذلك مع مواضع أُخر. ومن الكتب التي أشار إليها في حاشيته ما يأتي:

الصحاح

لإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، وقد صرّح به التوقاتي في حاشيته مرة واحدة فقط، وذلك في مبحث الفاعل عندما أراد أن يُبيّن معنى لفظة (أولى).[٤٠] واتخذتُ من الصحاح أساسًا لتخريج المعاني اللغويّة الواردة في هذه الحاشية.

المفصّل

لجار الله الزمخشري (٥٣٨هـ)، وقد ذكره التوقاتي في أربعة مواضع، اثنان منها أشار إلى (المفصّل)، وما بقي من المواضع أشار إليها بعبارة (صاحب المفصلّ)، من هذه المواضع ما ذكره عند حديثه عن جواز التسمية بالعلم المعرّف بالألف واللّام، وفيه أورد رأي الزمخشري، إذ قال الزمخشري: "وبعض الأعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لازمٍ وغير لازم فاللازم في نحو النجم للثريا والصعق وغير ذلك مما غلب من الشائعة".[٤١] إذ قال التوقاتي: "وجعل الاسم علمًا ليس لغرض التعريف وإن لم يخلُ عنه، بل ليكون علامة لشيء؛ فيجوز جعل المعرّف ـ أيّ معرّف كان ـ علمًا كما ذكر في المفصّل".[٤٢] والظاهر أنّ التوقاتي تابع الزمخشري في هذه المسألة.

الأنموذج

٣٩() النصّ المحقق: ٤٢.

٤٠() ينظر: كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [٥٤/و]. (مخطوط) (القسم الأوّل).

٤١() المفصل في صنعة الإعراب: ٢٩.

٤٢() النص المحقق: ١٠. وينظر: ٤٨، ٩٨، منه، وكشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [١٧/ظ]. (مخطوط). (القسم الأول).

وهو أيضًا لجار الله الزمخشري، وقد ورد هذا الكتاب عند التوقاتي مرة واحدة فقط، وذلك في حديثه عن سبب عدم مجيء (ذي) في عبارة الشارح الفاضل الهنديّ، في مبحث أسماء الإشارة، إذ قال: "فإن قيل: ليس في المتن «ذي»؟

قلنا: وقع تركه سهوًا من قلم الناسخ، ويدلّ على ذلك قول الفاضل (قدّس سرّه العزيز) بعد ذلك: **(و«تي» بالجمع بين القلبين)**، ويدلّ عليه أيضًا ما وقع في بعض متون النحو حتّى في الأُنموذج، وللمؤنّث: **(«تا» و«تِي» و«ذِي» و«تِه» و«ذِه». انتهى)**".[٤٣]

الوافية في شرح الكافية

لركن الدين الاسترابادي (٧١٥هـ)، وقد ذكره التوقاتي في ثلاثة عشر موضعًا، ويذكره غالبًا في المواضع التي يعترض فيها الهندي على آراء ركن الدّين الاسترابادي وأقواله من دون أن يُصرّح باسمه في شرحه، فيقوم التوقاتي بالتصريح باسمه ونسبة هذا القول إليه عند شرحه وتعليقه على هذه المواضع، منها ما جاء في مبحث الاسم، وفيه صرّح التوقاتي بهذا الكتاب عندما أراد أن يشرح (المركّب) في قول الفاضل الهندي، إذ قال الهنديّ: "قيل: أي الذي رُكِّب مع غيره تركيبًا إسناديًّا. وفيه. وقيل: أي الذي رُكِّب مع عامله"[٤٤]وهذا فيه إشارة إلى أنّ عبارة الفاضل هي ردٌّ على صاحب الوافية، ولم يذكر الفاضل ما يشير إلى ذلك، وعندما أراد التوقاتي أن يشرح عبارته أشار إليه بقوله: "وهذا ردّ منه على الوافية؛ حيث قال: إنّ في قوله «المعرب المركّب» تساهلاً، يعني: إنّ عبارة الشيخ بعينها تؤدّي ما طلبه وما عرّفه، وقوله: **(تركيبًا إسناديًّا)** أيضًا حكاية عنها، وفيه لأنّه يلزم أن لا يكون زيد في «غلام زيد» عند عدم وقوعه في تركيب إسنادي معربًا،وإن أُريد بالإسناد ما هوأعمّ من الإضافة، وغيرها، وهي معنى النسبة مطلقًا ينتقض بـ «غلامه» عند عدم وقوعه فيه.

وفيه: لأنّ استعمال المضاف، والمضاف إليه بدون التركيب الإسنادي ممنوع، ومحال".[٤٥]

٤٣()المصدر نفسه: ٧٨.

٤٤() المعافية: ٧٣.

٤٥() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [٢٥/و]. (مخطوط). (القسم الأول). وينظر: [٣٢/و]، [٣٣/و]، [٣٨/ظ]، [٤٥/ظ]، [٧٠/ظ]، [٨٤/و]، [٩٠/و]، [٩١/و]، [١١٠/و] منه، والنص المحقق: ٥٧، ١٧٦.

وصاحب الوافية عندما أراد أن يشرح قول ابن الحاجب: "المركّب"[٤٦]قال: "اعلم أنّ قوله: (المركّب) "احتراز عن الألفاظ التي لم تتركّب مع غيرها كالأعداد وسائر الأسماء قبل التركيب".[٤٧]وسنبيّن موقف التوقاتي من صاحب الوافية عند حديثنا عن موقفه من شرّاح الكافية.

قواعد الإعراب

لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، وقد صرّح به التوقاتي مرة واحدة فقط، وذلك في مبحث الظروف عندما بحث في مسألة بناء (إذ، وحيث) على الفتح، وقد ذكر الهندي في هذه المسألة أنّ الجملة أصل في البناء كما ادّعى به بعض النحويين، لكن دخول الإعراب عليها أخرجها من أصل البناء، فأصل البناء إنّما يكون في الحرف والماضي والأمر فخرجت هذه الثلاثة عن الإعراب[٤٨].وعللّ التوقاتي ذلك بما ورد في قواعد الإعراب بقوله: "لأنّ **(الماضي)** له إعراب في مثل: «إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو»، فإنّ المجزوم محلا فيهما هو «قام» وحده لا الجملة بأسرها، كما حقّقه صاحب قواعد الإعراب فيه.

وفيه: إنّ المراد هنا بالإعراب إعراب الاسم، والجزم ليس منه، أمّا بناؤها فللتشبيه بالظروف المحتاجة كـ: «حيث»، و«إذ»، والإعراب لأصالة إضافتها إلى المفرد".[٤٩]إذ جعل ابن هشام الجملة المضاف إليها من الجمل التي لها محلّ من الإعراب.[٥٠]

الرشاد

لمحمد بن الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، وقد أشار له التوقاتي مرة واحدة في مبحث النداء، عندما أراد أن يبيّن العامل في «طالعًا» في قولنا: «يا طالعًا جبلًا»، إذ ذهب الجرجاني أنّ العامل مقدَّر، والتقدير: يا إنسانًا طالعًا[٥١]؛ إذ قال التوقاتي: "قوله: **(يا طالعاً جبلاً)** ((فإن قيل: كيف عمل «طالعًا» مع عدم الاعتماد؟ قلنا: بل الاعتماد حاصل لأنّ التقدير «يا إنسانًا

٤٦() الكافية في علم النحو: ١١/١.

٤٧() الوافية: ٢٦

٤٨() ينظر: المعافية (التركية): ٣٥٠.

٤٩() النص المحقق: ١١٥.

٥٠() ينظر: قواعد الإعراب: ٢٣.

٥١() ينظر: الرّشاد في شرح الإرشاد ، محمّد بن الشريف الجرجاني الحسيني(مخطوطة):٢٩ظ - ٣٠و..

طالعًا»))، نقل عن شرح الإرشاد".[٥٢]

الإرشاد في النّحو

وهذا الكتاب لشهاب الدّين الدولة آبادي الزاولي (٨٤٩هـ) شارح الكافية الحاجبيّة، صرّح به التوقاتي مرة واحدة في شرحه، وذلك في مبحث المنادى، إذ قال: "وعبارة الإرشاد[٥٣]:((وعليك يا طالبًا طَلَبَ وجه الاعتماد في «يا طالعًا جبلاً» وإيّاك تقدير«يا رجلاً طالعًا جبلاً»، حيث تجعله من باب «يا رجلاً صالحًا»، وقد عرفت تعرّف ذلك وامتناع تعرّف هذا وذكرت ثلثها في بعض مسودّاتي، فعليك بها))".[٥٤]

رسالة الإرشاد

وهو أيضًا للزاولي، وقد ورد ذكره مرة واحدة في هذه الحاشية، إذ قال التوقاتي في مبحث الصفة المشبّهة: "وقال الفاضل (قدّس سرّه العزيز) : **(وقد ذكرتُ في رسالة لي)** وهي الإرشاد **(انتهى)**، وليس عندنا شيء من الإرشاد، إلاّ ما أشار إليه ببشارة عبارته الموجزة المعجزة للعقلاءِ المتبحّرة، والله تعالى هو الهادي والمرشد جلّ عطاؤه، والله تعالى أعلم بحقيقة مراده في هذا المقام وغيره".[٥٥]ولم أتمكّن من الوصول إلى هذا الكتاب.

شرح لبّ ألباب

أشار له التوقاتي مرّةً واحدة في حاشيته، وذلك في مبحث اسم المفعول، إذ قال: **"(صرّحوا باشتراط ذلك فيه)** أي: في العمل في مرفوعه كما ذكر في (شرح لبّ ألباب)".[٥٦]وعند بحثي عمّا ورد في النسخ لم أجد كتابًا بعنوان (شرح لبّ ألباب)، وما وجدته هو (شرح لبّ الألباب) لـ (النقره كار الحسيني) المتوفى سنة (٧٧٦هـ) [٥٧]ولعلّه هو المُراد من كلام التوقاتي، ولم أتمكّن من الوصول إليه.

٣- الجمع بين العلم والكتاب

٥٢() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [٨١ /و]. (مخطوط). (القسم الأول).

٥٣() الإرشاد في النحو:(٩و- ٩ظ). (مخطوطة)

٥٤() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي: [٨١ /و]. (مخطوط). (القسم الأول).

٥٥() النص المحقق: ١٦٠.

٥٦() المصدر نفسه: ١٥٠.

٥٧() خزانة التراث: ٨/ ٥٢٥.

إنّ التوقاتي عندما يريد أن يُشير إلى المصدر الذي اعتمده في أخذ المعلومة يلجأ إلى ذكر العالم فقط وهذا هو الغالب عنده، يليها ذكر الكتب، ونادرًا ما نجد عنده موضعًا يجمع فيه بين العلم وكتابه، إذ لاحظت ذلك عنده في موضعين:

الأول: في حديثه عن مسألة العطف على عامليّ معمولين مختلفين، إذ قال: "قوله: **(خلافًا للفرّاء)** والكوفيّين **(إلّا في نحو. انتهى)** وهذا مستثنى مفرغ في كلام غير موجب فيكون المستثنى منه عامًّا شاملًا لجميع المواد من المعربات، والمُخرَج منه ما كان أحد المعمولين مجرورًا، والمجرور مقدّمًا على المرفوع أو المنصوب، وفي الحصر نظر؛ لأنّ عدم الجواز منحصر في ما إذا كان أحد المعمولين مجرورًا وهو مؤخّر عن المنصوب أو المرفوع. أمّا إذا كانا مرفوعين أو منصوبين أو مجرورين، أو مرفوعًا ومنصوبًا، أو مرفوعًا ومجرورًا، والمجرور مقدّم، أو منصوبًا ومجرورًا وهو مقدم؛ فجاز الكلّ عند المجوّزين كما صرّح به موشّح الخبيصي في (شرح الكافية)، والسيّد الشريف سيد عبد الله في (شرح اللباب) (رحمهما الله تعالى)".[٥٨] وفي هذا الموضع أشار إلى كتاب (الموشّح في شرح كافية ابن الحاجب) لشمس الدّين الخبيصي المتوفى سنة (٧٣١هـ)، وكتاب (العباب في شرح اللباب) للسيّد عبد الله الملّقب بـ (نقره كار) المتوفى سنة (٧٧٦هـ).

وقد أحال التوقاتي على هذا الموضع في مبحث المصدر، إذ قال فيه: **"(و«الحجرةَ عمرٌو»)**، وهو ممّا يجوز اتفاقًا كما حقّقه الرضي والخبيصي والسيّد الشريف عبد الله شارح (اللباب)[٥٩] كما مرّ في بحث العطف، تدبّر ما نقلناه فيه".[٦٠]

المطلب الثاني: طرق النّقل من المصادر

١- النّقل بالنصّ

نقل التوقاتي العديد من العبارات من بعض المصادر من دون ذكره للمصدر الذي نقل منه، وهذا يجعل القارئ يواجه صعوبة في البحث عن هذا المصدر لمعرفته، من ذلك ما وجدته في

٥٨() النص المحقق: ٣٨.

٥٩() ينظر: العباب في شرح اللباب: ٣٤٩.

٦٠() النص المحقق: ١٥٤.

مبحث الإضافة من نقل لعبارة الجامي من دون نسبتها له، إذ لم يصِّرح باسمه ولا باسم كتابه، فقال: "قيل في مقول قيل: ((لا نسلّم أنّ في هذه الأمثلة تعريف المعرّف، بل فيها زوال تعريف، وهو التعريف الحاصل باللّام أو الإضافة، وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلميّة فإنّها حين صارت أعلامًا لم يبق فيها الإشارة إلى معلوميّتها باللّام أو الإضافة؛ فلا يلزم فيها تعريف المعرّف، بل تبديل تعريف بتعريف))".[٦١]ونجده في موضع آخر أيضًا يفعل الشيء نفسه، إذ نقل من الجامي من دون تبيين ذلك، وذلك في مبحث الإضافة: "وقيل: ((المراد: أنّ المشار إليه بـ «ثمّة» هو مجموع أُمور ثلاثة، وجوب إفادة الإضافة اللفظيّة التخفيف وانتفاء التعريف، وانتفاء التخصيص يستلزم جوازَ التركيبِ الأوّل وامتناع الثاني، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكلّ واحد من تلك الأمور الثلاثة دخل في ذلك الاستلزام))".[٦٢]

والملاحظ على المثالين السابقين أنّ التوقاتي قد صدَّر النصّ بعبارة (قيل) ونحوها، إلّا أنّني وجدتُ بعض المواضع لم تُصدَّر بالعبارة السابقة، وذلك في مبحث النعت، إذ قال: "((توهم كثير من النحاة أنّ الاشتقاق شرط النعت حتى تأوّلوا غير المشتق بالمشتق))".[٦٣]

وما سبق ذكره من الأمثلة لا يعني أنّ التوقاتي لم يُشر في جميع المواضع إلى المصدر الذي نقل منه، فنادرًا ما نجده يذكر النصّ مع الإشارة إلى صاحبه، وهذا ما فعله عندما نقل من الرضي، إذ قال في عبارته: "قال الرضي: لـ((أنّ الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصّة نكرة، كقولك: «ربّ شاة وسخلتها»))" وهذا ما ذكره في مبحث الإضافة.[٦٤]

ولم يقتصر التوقاتي في هذا النوّع من النقل على شروح الكافية، إذ نقل نصّا من مختصر المعاني للتفتازاني، فقال: "((ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب: وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه؛ نحو: «عرضت الناقة على الحوض» مكان «عرضت الحوض على الناقة»؛ أي: أظهرته عليها لتشرب. وقَبِلِه؛ أي: القلب السكّاكي مطلقًا؛ أي: سواء تضمّن اعتبارًا لطيفًا أو لم يتضمّن، وقال: إنّه ممّا يورث الكلام ملاحة وردّ غيره؛ أي: غير

٦١() المصدر نفسه: ١٠.

٦٢() النص المحقق: ١٢.

٦٣() المصدر نفسه: ٢٩.

٦٤() المصدر نفسه: ٧، وينظر: ١٥ منه.

السكّاكي مطلقًا؛ لأنّه عكس المطلوب ونقيض المقصود، والحقّ أنّه إن تضمن اعتبارًا لطيفًا غير الملاحة ... قُبِلَ))".[٦٥]

٢- النقل بالمعنى

يسلك التوقاتي طريقة النقل بالمعنى في بعض المواضع، وربّما ينقل دون أن يُشيرَ إلى المصدر الذي أخذ منه، فالملاحظ أنّه نقل من الرضي في مواضع عدّة دون أن يصرَّح به أو يشير إليه، ومن ذلك ما وجدتُه في مبحث الإضافة، إذ قال: "و (مرادًا حال) من ضمير مقدّرًا فهي حالٌ متداخلة".[٦٦]وقد سبقه في هذا القول الرضي، إذ قال: "قوله: مرادا، حال بعد حال، أي: مقدرا مرادا".[٦٧]

المبحث الثاني

مواقفُ التّوقاتيّ النّحويّة

المطلب الأول: موقفُه منَ الفاضلِ الهنديّ

وردت للتوقاتيّ مواقفَ عدّة من الهنديّ على شرحه لكافية ابن الحاجب، وكانت هذه المواقف ما بين الموافقةِ والاعتراضِ أو المخالفة، إذ لم يُسلِّم لكلّ عبارة؛ إلّا بعد التثبّت منها، فراح يَشرحُ ويُعللُّ ويوجّه في بعض المسائل. وسنبيّن موافقات التوقاتي واعتراضاته بإيراد عدد من المسائل التي توضّح ذلك.

أولًا: موافقته للفاضل الهنديّ

أظهر التوقاتي موافقته للشارح في مسائلَ عدّة، مثالُ ذلك ما جاء في مبحث الحال، قال الهندي في تقديم الحال على صاحبها: "(وجبَ تقديمُها)؛ أي: تقديم الحال على صاحبها؛ لتخصيص النّكرة بتقديمها، وفيه، ولئلّا يلتبس بالصّفةِ في النّصب؛ فإن قيل: فليجز الوجهان

٦٥() المصدر نفسه: ٤.

٦٦() النص المحقق: ٢.

٦٧() شرح الرضي: ٢٠٢/٢.

ككونه ذا حالٍ ومبدلًا منه عند التقديم، وككونه حالًا وتمييزًا في: «طابَ زيدٌ فارسًا»؟[٦٨] و قد وافق التوقاتي الفاضل الهنديّ في هذه المسألة بقوله: ""**(ككونه)** أي: كون ما يصلح كونه **(ذا حال ومبدلاً منه)** عند تقديم ما يصلح كونه ذا حال، وهو نكرة نحو: «رأيت رجلاً راكبًا» فجاز في «رجلاً» كونه ذا حال، وكونه مبدلاً منه، وفي «راكبًا» كونه حالاً، وبدلاً بدل الكلّ؛ لكون الوجهين متساويين في خلاف الأصل، كما قرّره الفاضل (رحمه الله تعالى)".[٦٩]

ومِنَ المواضع التي نجد فيها هذا الجانب ترجيحه لتعريف الهنديّ للكناية، إذ فضّل تعريفه على تعريف ابن الحاجب، قال المصنِّف في تعريف الكناية: "ألفاظ مبهمة يعبّر بها عمّا وقع في كلام المتكلِّم مفسّرً، إمّا لإبهامه على المخاطب، أو لنسيانه"[٧٠] أمّا الهندي فقد عرّف (الكناية) بقوله: "لفظ مبهم وضع لأن يعبَّر بها عن عدد معلوم أو حديث معلوم في تقسيم المبنيّات"[٧١] وقد رجّح التوقاتي تعريف الفاضل الهندي، إذ قال فيه: "والأولى ما أسلفه الفاضل (قدّس سرّه)".[٧٢]

ثانيًا: اعتراضه على الهنديّ

إنّ موافقة التوقاتي للهنديّ لا تعني أنّه وافقه في كلّ مسألة، بل هناك مسائل أوردها الفاضل لم تحظَ بقبول التوقاتي وموافقته، واعتراض التوقاتي على الهنديّ جاء في مسائل متنوّعة، فلم يقف اعتراضه على المسائل النّحويّة التي ذكرها الهنديّ بل شمل مسائلَ أُخَر. وهذه المسائل هي:

أ- اعتراضه على بعض المسائل النّحويّة، منها:

اعترض التوقاتي على الشارح في مبحث الظروف عند حديثه عن «مثل» و«وغير» بعد أن وصفهما الهنديّ بأنّهما «مقرونان» بقوله: "(وكذلك)؛ أي: كالمذكور من الظروف: (مِثْلُ

٦٨() المعافية: ٢٨٤.

٦٩() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسّندي: [٩٩/ظ] (مخطوط) (القسم الأوّل)

٧٠() شرح المقدمة الكافية: ٣/ ٧٦١.

٧١() المعافية: ٤٠٧.

٧٢() النصّ المحقق: ١٠٣.

وغَيْرُ) مقرونان (مع ما، وأنَّ، وأمْ)"[٧٣] إذ عقّب التوقاتي على هذه اللفظة بقوله: **"(«مثل» و«غير» مقرونان)** كذا وجد في النسخ لكن فيه نظر؛ لأنّه رفع «مقرونان» إن كان على الصفة لزم تعريفه إذ المُراد بـالـ «مثل»، والـ «غير» لفظه فيكونان علمين فوجب تعريف صفتهما، وإن كان «مقرونان» حالاً وجب نصبه؛ لأنّ الحال لا يكون إلّا منصوبًا".[٧٤]

ومنَ المواضع التي أظهر التوقاتي بها اعتراضه على الهنديّ ما جاء في مبحث أسماء العدد، إذ لم يرتضِ قول الهنديّ في تحليله لمعنى المصيَّر والمجعول، إذ قال: "قوله: **(كلا المفعولين)** وهما المعدود ومساويًا، فإنّ الثالث هو الاسم الدالّ على المفرد الذي جعل الاثنين ثلاثة. وفي عبارة الفاضل مسامحات تُعرف بالتوجّه إلى ما ذكر الحقير، فإنّ المُصيِّر ليس اسم العدد، والمجعول ليس عددًا، وليس الأنقص أنقص بواحد مطلقًا بل من عدد اشتقّ هو منه".[٧٥]

ب- اعتراضه على ترتيب المتن

وقد أشرنا إلى ذلك عند حديثنا عن منهجه في ترتيب حاشيته، وقد ورد هذا الضرب من الاعتراض مرّة واحدة عند التوقاتي، وذلك في مبحث أسماء العدد [٧٦] ولا نعيد ذكر النصّ هنا تجنبًّا للتكرار.

ج- تصحيح عبارته

لم يرتضِ التوقاتي عبارة الشّارح في بعض المواضع من كتابه، وهذا ما جعله يعمَد إلى تصحيح هذه العبارة بعد الإشارة إلى ما فيها من خلل، ومن أمثلة ذلك قوله في مبحث النعت: "قوله: **(ممّا سمح)** أي جادَ **(به خاطري)** والأولى لشأن مثل هذا الفاضل الكامل أن يقول: فهذا ممّا أكرمني الله تعالى بعلمه وفهمه، فـ ﴿ أَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّـهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ وَ اللَّـهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾".[٧٧]

٧٣() المعافية: ٥٣٠. (د. ثائر البديري)
٧٤() النصّ المحقق: ١١٥.
٧٥() المصدر نفسه: ١٣٣.
٧٦() النصّ المحقق: ١٢٨.
٧٧() المصدر نفسه: ٢٧.

ومثله أيضًا ما ورد في مبحث الإخبار بالذي، بقوله: "قوله: **(والجملة صفة «شيعة») (بتأويل مقول)** والصواب: مقولة".[٧٨] وجاء اعتراضه على عبارة الفاضل أيضًا في مبحث أسماء العدد، إذ قال فيه: "قوله: **(وأخواتها؛ أي أخوات حادي عشر. انتهى)**، وفي هذه النسخة نظر؛ لأنّ هذا الحكم ليس مخصوصًا لأخوات «حادي عشر»، بل هو ثابت في أخوات «خمسة عشر» من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر»، وإلّا لا يستقيم استثناء «اثنَي عشر» لأنّه من أخوات «أحد عشر» لا من أخوات «حادي عشر» وهو ظاهر، والصّواب ما وجد في متن الرضي «وأخواتهما»، وعلى الفاضل (قدّس سرّه العزيز) أن يقول: أي أخوات خمسة عشر من أحد عشر إلى تسعة عشر، و**(أخوات حادي عشر. انتهى)**".[٧٩]

ومنَ اللافت للنظر انتقاء التّوقاتيّ لألفاظ يَصِف فيها الشّارح، وهي ألفاظ تدلّ على توقيره واحترامه له ولمكانته العلميّة، حتى وإن عارضه في مسألة ما، ويَظهر ذلك ممّا ذكرناه آنفًا من النصوص، وهذا يُشير إلى ما تميّز به التوقاتي من الخلق الرّفيع والسلوك الحسن، ومن هذه الألفاظ: (الفاضل الكامل) و(قدِّس سرّه العزيز).

المطلب الثّاني: موقفُه من شرّاح الكافية

تُطالعنا العديد من مصادر النّحو العربيّ ولكلّ منها أهميّة تختلف بها عن غيرها، ولا يخفى علينا أنّ كتاب (الكافية) هو مُنجَزٌ علميٌ في النّحو العربيّ، وهو من المؤلفات الأُوَل التي كتبت في هذا الشّأن، ونتيجة لأهميته البالغة ولا سيّما عند أهل الاختصاص؛ ذهب عدد من النّحويين إلى شرح عباراته شرحًا مفصّلا، فتعددت بذلك شروح الكافية، ولم يكتفوا بذلك، إذ ذهب آخرون إلى كتابة حواشٍ على هذه الشروح كالكتاب الذّي بين إيدينا، ولا شكّ أنّ مؤلفي هذه الحواشي قد تأثروا بمن سبقهم من الشرّاح، إذ بدا تأثره بشرّاح الكافية واضحًا بصورة جليةّ. وأمّا موقفه منهم فقد جاء ما بين الموافقة والاعتراض، وسنوّضح كلّ جانب منهما.

٧٨() المصدر نفسه: ٩١.

٧٩() المصدر نفسه: ١٠٢.

أولًا: موافقته لشرّاح الكافية

يَكادُ الرضي أن يكون في مقدِّمة الشرّاح الذين تأثر بهم التوقاتي، وقد تبيّن ذلك من المواضع الكثيرة التي أخذ فيها التوقاتي من هذا الشارح، ونجد التوقاتي يشير إلى الرضي في بعضها، وفي بعضها الآخر لا يشير إليه، وربّما يأخذ به هذا التأثر إلى اتّباع الرضي، إذ هناك مواضع عديدة ذهب فيها التوقاتي إلي تأييد الرضي، من هذه المواضع ما جاء في مبحث إعراب أسماء الأفعال، قال الرضي: "وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحلّ على المصدرية، ليس بشيء، إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرّة".[٨٠] وجمهور البصريين هم الذين ذهبوا إلى جواز نصب أسماء الأفعال على المصدريّة[٨١] وأشار المصنِّف إلى ضعف هذا الرأي[٨٢] والتوقاتي وافق الرضي فيما ذهب إليه في هذه المسألة، إذ قال: "**(وما ذكر)** من أنّ أسماء الأفعال **(منصوبة المحلّ على المصدريّة)** ليس بشيء؛ إذ لو كان كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدّرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنيّة؛ كذا في الرضي (رضي الله تعالى عنه)".[٨٣]

ومن المواضع التي وافق فيها التوقاتي الرضي سبب تسميّة الأفعال الناقصة بهذا الاسم، إذ سميّت بالناقصة لأنّ فائدتها لا تتمّ إلا مع خبرها، فمجيء الفعل الناقص مع اسمه لا يعطي معنى مفيدًا، ورفض الرضي الرأي القائل بأنّ دلالتها على الزّمان دون المصدر هو سبب تسميتها بالنّاقصة، إذ قال: "سمّيت ناقصة لأنّها لا تتمّ بالمرفوع بها كلامًا بل مع المنصوب، وما قال بعضهم؛ لأنّها تدلّ على الزمان دون المصدر» ليس بشيء لأنّ «كان» في نحو: «كانَ زيدٌ قائمًا» يدلّ على الكون المطلق وخبره يدلّ على الكون المخصوص وهو كون القيام، فكأنّك قلت: حصل شيء، ثمّ قلت: حصل القيام، فالفائدة التي في إيراد مطلقه ثمّ تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مَعَ فائدة أُخرى هنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول، ولو قُلنا: «قامَ زيدٌ» لم يحصل هاتان الفائدتان معًا، وأمّا سائر الأفعال الناقصة نحو «صارَ»

٨٠() شرح الرضي: ٨٦/٣.

٨١() ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٧٤٤/٣، والكناش: ٢٣١١/٣.

٨٢() ينظر: المصدر نفسه: ٧٤٤/٣.

٨٣() النصّ المحقق: ٩٤.

الدالّ على الانتقال، و«أصبحَ» الدالّ على الكون في الصباح أو الانتقال، و«ما دامَ» الدالّ على الكون الدائم، و«ما زالَ» الدالّ على الاستمرار، و«ليسَ» الدالّ على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدلّ عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف يكون ناقصة بالمعنى الذي قالوه"[٨٤] ونقل التوقاتي كلام الرضي، وبدا من عبارته موافقته له، إذ قال التوقاتي بعد ذكره لعبارة الرضي: " كذا في شرح الرضي (رضي الله تعالى عنه)".[٨٥]

ولم أجد في الحاشية ما يُشير إلى اعتراض التوقاتي على الرضي لا سيّما عند تحقيقي القسم الثاني منها.

ومن شرّاح الكافية الذين وافقهم التوقاتي في حاشيته شمس الدين الخبيصي، وجاء ذلك في مبحث الاستثناء، قال الخبيصي في (الموشح): "(ومن ثمّة لم يجزْ «ما زالَ زيدٌ إلّا عالمًا») إذ معنى «ما زالَ زيدٌ» ثبت، فيصير استثناءً مفرّغًا في الموجب من غير استقامة المعنى، وذلك غير جائز".[٨٦] وأظهر التوقاتي موافقته له بقوله: **"(وهو مستثنى)** مفرّغ في كلام موجب صورة غير موجب معنى، كما قرّره الفاضل الخبيصي".[٨٧] ووافقه أيضًا في جواز العطف على معمولين عاملين مختلفين، وقد بيّنا ذلك في حديثنا عن الخبيصي.[٨٨]

ونجد التوقاتي يوافق شارحًا آخر وهو عبد الرحمن الجامي، وذلك في حديثه عن تعريف المركّب، قال الجامي في تعريفه له: "الاسم الذي رُكِّب مع غيره تركيبًا يتحقق معه عامله".[٨٩] أمّا الهندي فقد قال في المركّب: "أي الذي رُكِّب مع غيره تركيبًاإسناديًّا. وفيه. وقيل: أي الذي رُكِّب مع عامله. وفيه أيضًا"[٩٠] وعلّق التوقاتي على قول الهنديّ **(مع عامله. وفيه)** إذ قال التوقاتي: "قوله: **(مع عامله وفيه)**؛ لأنّه يلزم أن لا يكون المبتدأ معربًا؛ لأنّ عامله معنويّ لا لفظيّ على القول المعتبر، لا لفظ لعامله حتّى يتركّب به، ولو قيل كما قال الفاضل الجامي

٨٤() شرح الرضي: ١٨١/٣ – ١٨٢.

٨٥() النص المحقق: ١٨٤.

٨٦() شرح الخبيصي: ١/ ٣٨٨.

٨٧() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسّندي: [١٠٩ /و] (مخطوط) (القسم الأوّل)

٨٨() ينظر: قسم الدراسة: ٤٤.

٨٩() الفوائد الضيائيّة: ١/ ١٧٨.

٩٠() المعافية: ٧٣.

(رحمه الله تعالى) أي: الذي يتحقّق معه العامل لكان أشمل، وأوجه".[٩٢]وفي عبارته ترجيح ظاهر لتعريف الجامي، إذ وصف حدّ الجامي بالشمول والوجاهة.

ثانيًا: اعتراضه على شرّاح الكافية

إنّ التوقاتي لم يوافق شرّاح الكافية في كلّ مرّة، إذ نجده أحيانًا يبدي اعتراضه عليهم، ومن الشرّاح الذين اعترض عليهم هو ركن الدين الاسترابادي في (الوافية)، وقد اتّضح ذلك عندما استدلّ التوقاتي على عدم صحة قول الاسترابادي في وجوب حذف الخبر: "ووجوب الحذف في مواضع:

أحدهما: بعد «لولا» الامتناعيّة، نحو: «لولا زيدٌ لهلك عمرو»، إنّه: لولا زيد (موجود) لهلك عمرو، فـ (زيد): مبتدأ وخبره محذوف وهو: (موجود)، لحصول الشرطين المذكورين: إنّ (لولا) تدلّ على خصوصيّة الخبر؛ لأنّ (لولا) لامتناع الثاني، لوجود الأوّل، وأنّ جواب (لولا) قد يكون خاصًّا، وحينئذ لم تدلّ (لولا) عليه "[٩٣] فالتوقاتي لم يوافق ركن الدّين عندما قال بعدم التعميم في دلالة «لولا» على خصوصية الخبر، فهي حرف امتناع لوجود الثاني، والجواب عنها في موضع الخبر، إذ تحتمل أن يكون الخبر بعدها خاصًّا، ولو كان كذلك لانتفت دلالتها، قال التوقاتي في مبحث أسماء العدد: "قوله: **(وكان خبرُهُ عامّاً)** وإليه إشارة في تمثيل المصنّف (رحمه الله تعالى) بمثل: لولا زيد لكان كذا، فحينئذٍ يسقط نظر الوافية".[٩٣]

الخاتمة

الحمدُ للهِ حمدًا دائمًا على كثير فضله وعظيم إحسانه، بعد أن أكملنا دراسة هذا البحث توصّلنا منه إلى نتائجَ عدّة، أبرزها ما يأتي:

١- استعمل التوقاتي في حاشيته مصادر متنوّعة جمعت بين علوم اللغة والنّحو والبلاغة.

٩١() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسّندي: [٢٥ /و] (مخطوط) (القسم الأوّل)

٩٢() الوافية في شرح الكافية: ١٧١.

٩٣() كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسّندي: [٧٠/ظ] (مخطوط) (القسم الأول)

٢- لجأ التوقاتي إلى أكثر من طريقة في النّقل من المصادر المختلفة، إذ نجده في بعض المواضع ينقل بالنصّ، وفي بعضها الآخر بالمعنى.

٣- أظهر التوقاتي قدرته على النقد والتحليل والتوجيه، إذ لم يسلِّم التوقاتي لكلّ عبارات الفاضل الهندي، بل نجده تارة يوافقه، وتارة يعترض عليه، وأخرى يصحح عليه.

٤- وافق التوقاتي بعض شرّاح الكافية في بعض المواضع من الحاشية، وخالفهم في مواضع أًخر.

المصادر والمراجع

*القرآن الكريم.

- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط:الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

- خزانة التراث، فهرس مخطوطات، مركز الملك فيصل.

- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت – لبنان.

- شرح الرّضي على الكافية، شرح الرضي على الكافية، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت: ٦٨٦ هـ).

- شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدّين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرّمة – الرّياض، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

- العباب في شرح لباب الإعراب، عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري المعروف بنقره كار (ت: ٧٧٦هـ)، تحقيق: نصير الدين، إشراف: د. نصيب دار محمد، جامعة بشاور، ٢٠٠٠م.

- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٠ م.

- لسان العرب، ابن منظور (٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة – مصر.
- المصادر العربيّة والمعربة، محمد ماهر حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: السادسة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المعافية شرح الكافية، شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آبادي الهندي (ت:٨٤٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. ثائرعبد الكريم البديري، كلية الآداب، جامعة القادسيّة.
- المعافية شرح الكافية، شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آبادي الهندي، تحقيق: أ. م. د هدى صلاح رشيد، ألفا للوثائق، عمان، ط: الأولى، ٢٠٢١م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الأولى، ١٩٩٣م.
- منهج البحث الأدبي وتحقيق النصوص، د.يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط: الأولى، ١٩٩٣م.
- منهج البحث وتحقيق النصوص ونشرها، أ.د صباح نوري المرزوك، دار صفاء، عمان، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

المخطوطات

- الإرشاد في النحو، شهاب الدين الزاولي (ت:٨٤٩هـ).
- الرشاد في شرح الإرشاد، محمد بن الشريف الجرجاني الحسيني، (ت:٤٨٩هـ).
- شرح كافية ابن الحاجب، الغجدواني (٧٣٠هـ).
- كشف حجب فرائد الهندي الشامل نفعه للرومي والسندي، شهاب الدين بن علاء الدين التوقاتي.

الرسائل والأطاريح

- غاية التّحقيق، الردولي (ت: ٨١٩هـ)، تحقيق: سعد بن سويف المضياني العنزي، إشراف: د. أحمد بن عبد السالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، السعوديّة، (١٤٣٠هـ). (أطروحة دكتوراه).

- المعافية شرح الكافية، شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آبادي الهندي، دراسة وتحقيق: مصطفى شييح مصطفى، جامعة مرمرة، قسم العلوم الإسلامية الأساسيّة – اللغة العربيّة وعلم البلاغة، ٢٠١٨. (رسالة ماجستير).